

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعد دحلب البليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الملتقى الدولي حول:

النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي

يومي 13 و 14 ديسمبر 2011

معلومات الباحثين:

أ.حديدي آدم

أستاذ مساعد

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة بجامعة الجلفة

رقم المحمول: 0774352547

البريد الإلكتروني:

hadidi_adem@yahoo.fr

الأستاذ الدكتور. هواري معراج

أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير المركز الجامعي بغرداية

رقم المحمول: 0774969951

البريد الإلكتروني:

m_houari@yahoo.fr

المحور الثاني:

مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة

عنوان المداخلة:

إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم
المالية للبنوك التجارية الجزائرية

الملخص:

يشكل التوجه الجديد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية تحدياً للبنوك التجارية بصفة عامة والبنوك التجارية الجزائرية بصفة خاصة التي يتطلب منها إعداد قوائمها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من ناحية، لذلك هدف البحث إلى دراسة متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (القياس والإفصاح)، وذلك لتحديد أثر هذه المتطلبات في التزام البنوك التجارية بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية من ناحية أخرى، وفقاً لهذه المعايير، ومحاولة للتحقيق أهداف الدراسة تطرقنا إلى مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي؛ ومتطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية؛ ثم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات الدالة: القيمة العادلة، الأدوات المالية، معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، البنوك التجارية الجزائرية.

إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية

المخلص:

يشكل التوجه الجديد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية تحدياً للبنوك التجارية بصفة عامة والبنوك التجارية الجزائرية بصفة خاصة التي يتطلب منها إعداد قوائمها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من ناحية، لذلك هدف البحث إلى دراسة متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (القياس والإفصاح)، وذلك لتحديد أثر هذه المتطلبات في التزام البنوك التجارية بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية من ناحية أخرى، وفقاً لهذه المعايير، ومحاولة للتحقيق أهداف الدراسة تطرقنا إلى مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي؛ ومتطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية؛ ثم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات الدالة: القيمة العادلة، الأدوات المالية، معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لأعداد

التقارير المالية، البنوك التجارية الجزائرية.

مقدمة

1. تمهيد:

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة المالية وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة.

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية، من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة، ومن ثم تم التوجه للقيمة العادلة.

ونتيجة لذلك، فقد بدأت الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف والقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية.

وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير إعداد التقارير المالية الدولية.

2. إشكالية الدراسة:

من المعروف والبيهي بأن مخرجات النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بما اتفق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سواء كان النظام يدوي تقليدي أم محوسب، ومع بدء جميع الشركات في العالم تقريباً بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص الاتجاه لتبني معايير المحاسبة الدولية ومحاسبة القيمة العادلة ظهرت مجموعة من المتطلبات في ظل هذا التوجه لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وهذا ما يجعلنا نصبح إشكالية هذه الدراسة فيما يلي:

فيما تكمن أهم متطلبات تطبيق القيمة العادلة للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟

3. أهمية الدراسة:

لقد أحدث توجه العديد من هيئات البورصة العالمية والمجالس والمجامع والجهات المسؤولة عن التشريعات المحاسبية في عدد كبير من الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية والدول التي اعتمدت هذه المعايير) نحو محاسبة القيمة العادلة إثارة اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والمقالات التي تؤيد أو تعارض هذا التوجه جزئياً أو كلياً.

و يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في بيان مدى نية البنوك التجارية الجزائرية الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لممتلكاتها الرئيسية ومحافظ القروض، وبشكل خاص فان الدراسة تبحث عن أهم المشاكل التي

تواجه البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، وتحديد أهمية قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة يمكن أن تفيد في تقدير هذه القيمة في التقارير المالية لهذه البنوك.

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز أهمية قواعد الإفصاح بالقيمة العادلة في التقارير المالية للبنوك التجارية الجزائرية؛
- تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومحددات ومزايا تطبيقها في المحاسبة المالية؛
- اثر مفهوم القيمة العادلة في الإفصاح المالي في القوائم المالية؛
- عرض نظرة تاريخية للنقاش المتعلق بالتكلفة التاريخية والحالية وبناء معايير وأسباب رئيسية لصالح استخدام سعر السوق كأساس لقياس القيمة العادلة؛
- موقف الجزائر من معايير محاسبة القيمة العادلة في ظل ركود السوق المالية؛
- دور معايير القيمة العادلة في تعزيز موثوقية القوائم المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين في البنوك التجارية الجزائرية.

5. هيكل الدراسة:

سنحاول بقدر الإمكان الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف هذه الدراسة من خلال تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي:

■ أولاً: مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي؛

■ ثانياً: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية؛

■ ثالثاً: تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية وأهم الصعوبات التي تواجهها

المحور الأول: مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي

أولاً: مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة

يعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات، حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية، وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظراً لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس

بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها، كما أن الصفة المميزة للتكلفة التاريخية هي أن القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملية تمثل المصدر الرئيس لقياس القيمة⁽¹⁾.

وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه أثار كثيراً من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصاً الانتقاد بعدم ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ويقصد بذلك في حالات التضخم حيث إن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية، خاصة مع تغير الظروف الاقتصادية التي تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل مستمر، وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد هذا وبعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه، بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، وقد اعتبر استبدال قياس محاسبة التكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على أساس القيمة العادلة مسألة مهمة⁽²⁾، وذلك في ضوء أولويات الخصائص الواجب توفرها في المعلومات وخاصة الموثوقية والملائمة والحيطة والحذر.

وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في الفقرة ١١٠ من إطار معايير المحاسبة الدولية إلى " أن اختيار أساس القياس لغرض المحافظة على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي الواجب استخدامه في إعداد البيانات المالية، وبالتالي على الوحدة الاقتصادية السعي لتحقيق التوازن بين الملائمة والموثوقية. " لذلك فإن المقاييس والإفصاحات التي تستند إلى نموذج القيمة العادلة أخذت في التوسع والانتشار بشكل متزايد في إطار الإبلاغ المالي وفي التطبيق العملي المحاسبي، من خلال استخدام أساليب جديدة لتقدير وقياس بنود حسابات القوائم المالية، ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل أو في صلب الميزانية أو ضمن السياسات المحاسبية.

إن مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل والتوجه إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة ولعل من أهم هذه المبررات نجد ما يلي:⁽³⁾

1. إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساساً مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها من هنا أصبح من الضروري البحث عن مقاييس، أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر إلى التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي؛
2. إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدنى قيمتها وقوتها الشرائية، وبالتالي فإن المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم وأحداث وعمليات مالية كما لو كانت ذات قوة شرائية واحدة على الرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما هو الحال في حالة جمع أو طرح الدينار من الدولار دون إجراء عمليات التحويل، الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية، وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها؛

3. -إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى حدوث أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة؛
4. أن القياس المحاسبي وفقا لمبدأ التاريخية يكون صالحا وقت الحدث حيث إنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح و أن الأسعار التي دفعت في لماضي تتجاهل التغير وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيه للأداء وبناء التوقعات المستقبلية؛
5. إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها:

- اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو مستخدمى القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، وتسعير الإنتاج، والتمويل وتحديد تكاليف الإنتاج؛
- دفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة؛
- توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلا؛
- عجز الوحدة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المستهلكة مما يؤدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

ثانيا: مفهوم القيمة العادلة

يعرف البعض القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بيم مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية. كما يعرفها البعض الآخر بأنها السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء، وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال. كما أن أشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو ذلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الأمريكية في مارس 1959 والذي يعرف بأنها) السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وان يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية).

كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: " هي مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة ". (4)

وتعرف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتبادل بها صل ما بين مشتري وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والراغبة في إتمام الصفقة، وتتم الصفقة في إطار متوازن، وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع

راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، ويبني التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية".

وحددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها (, IAS No. 40 , IAS No. 39 , IAS No.38 . IAS No. 32. IAS No. 30, IAS No. 41) المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت. (5)

ويعرف القاموس الخاص ببيان المفاهيم رقم(7) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي القيمة العادلة لأصل ما أو التزام ما بهذه الطريقة: "هي المبلغ الذي يمكن بيه شراء أو (تحميل) أصل ما (أو التزام) أو بيعه (أو تسويته) في صفقة حالية بين الطرفين راغبين في إتمام الصفقة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية" وهذا التعريف بسيط ومناسب بشكل معقول، فالقيمة العادلة هي سعر يوافق عليه طرفان في صفقة تبادل وهذا سهل بدرجة كافية عند وجود أسواق مستقرة، ولكن ما الموقف عندما لا توجد أطراف مستعدة لشراء أصول المؤسسة أو يتحملوا التزاماتها؟ وكيف يمكن لمحاسب أن يقوم بتقييم معقول للقيمة العادلة؟.

ويتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين أساسيا وهما: (6)

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر مايلي:

1. أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلا منها يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها؛
2. أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة: حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادل، لأن البائع يكون مجبرا على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة.

ثالثا: كيفية قياس القيمة العادلة

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلي ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الاعتمادية تكون مهمة أيضاً قبل الملائمة لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم. أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كمايلي: (7)

1. القيمة السوقية للأراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة؛

2. القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك: عندما لا يكون هناك دليلا على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادرا ما تباع.

كما بين المعيار المحاسبي الدولي 22 بخصوص ضم أو اندماج الأعمال في الفقرة 39 مجموعة من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك أو دمج الأعمال وعلى النحو التالي:

- تقييم الأوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية؛
- تقييم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها، مثل نسبة سعر السهم إلى ربح السهم وعائد الأسهم ومعدلات النمو المتوقعة للأوراق المالية المماثلة لمؤسسات ذات خصائص متشابهة؛
- تقييم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها محسوبة باستخدام معدلات الفائدة الجارية المناسبة، ناقصا مخصصات الديون غير القابلة للتحصيل وتكاليف التحصيل، عند الضرورة، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين قيمتها الاسمية ومبلغها المخصوم غير مادي.

✚ المخزون:

- تقييم البضاعة تامة الصنع والسلع التجارية بسعر البيع ناقصا مجموع: تكاليف البيع وهامش ربح معقول بدل جهود التملك في البيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة؛
- تقييم البضاعة تحت التصنيع بسعر البيع للبضاعة الجاهزة ناقصا مجموع: تكاليف الإتمام، تكاليف البيع، هامش ربح معقول بدل جهود الإتمام والبيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة؛
- تقييم المواد الخام بتكاليف الاستبدال الجارية.

✚ تقييم الأراضي والمباني بمقدار قيمتها السوقية؛

- ✚ تقييم المصانع والمعدات بالقيمة السوقية المحددة عادة بالتقييم، وعندما لا يكون هنالك إثبات للقيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للمصانع والمعدات أو بسبب أن هذه البنود نادرا ما تباع، إلا كجزء من أعمال مستمرة، فإنها تقيم بتكلفة الاستبدال بعد طرح الاهتلاك؛

✚ تقييم الموجودات غير الملموسة بمقدار القيم العادلة المحددة:

- بالرجوع إلى السوق النشط ؛

- إذا لم يوجد هناك نشط تقييم الموجودات غير الملموسة على أساس يعكس المبلغ الذي

كان المشروع سيدفعه عن الأصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل المعلومات المتوفرة.

✚ يقيم صافي الأصول أو التزامات منافع الموظفين لخطط المنافع المحددة بمقدار القيمة الحالية

لالتزام المنافع المحددة ناقصا القيمة العادلة لأصول أي خطة، على أنه يتم الاعتراف بالأصل

فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفره للمشروع في صورة استيردادات من الخطة أو تخفيض في المساهمات المستقبلية.

✚ **الأصول والالتزامات الضريبية** : تقيم بمبلغ المنفعة الضريبية الناشئة عن الخسائر الضريبية أو الضرائب المستحقة بخصوص صافي الربح أو الخسارة، التي تحدد من وجهة نظر المنشأة المندمجة أو المجموعة الناتجة عن التملك ، ويتم تحديد الأصل أو الالتزام الضريبي بعد الأخذ في الاعتبار التأثير الضريبي لإعادة بيان الأصول والالتزامات المحددة بقيمتها العادلة ولا يتم خصمها، وتتضمن الأصول الضريبية أي أصل ضريبي مؤجل للمتملك لم يكن معترفاً به قبل الضم، إلا أنه ونتيجة للضم أصبح يحقق الآن معيار الاعتراف حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر (ضرائب الدخل)؛

✚ **الذمم الدائنة وأوراق الدفع، الديون الطويلة الأجل ، والالتزامات ، المستحقات و المطالبات** الأخرى تقيم بالقيم الحالية للمبالغ التي ستدفع لمواجهة الالتزام محسوبا على أساس معدل الفائدة الجاري المناسب ، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للالتزامات قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين المبلغ الاسمي للالتزام والمبلغ المخصوم ليس هاما نسبيا؛

✚ **العقود المثقلة بالالتزامات والمطلوبات الأخرى القابلة للتحديد للمنشأة المملوكة بمقدار القيم الحالية للمبالغ التي سيتم إنفاقها لمواجهة الالتزام المحدد بأسعار الفائدة الحالية المناسبة.**

وتجدر الإشارة إلى أن السوق النشط هو الذي تتوفر فيه الشروط التالية:

- البنود التي تتم المتاجرة بها داخل السوق متجانسة؛
- يتوفر فيه أطراف راغبة بالشراء و البيع؛
- الأسعار متوفرة للجمهور.

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (32): "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي: (8)

1. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط وذات سيولة، فإن سعر السوق المعروض للأداة هو

أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

- **سعر العرض الحالي**: الأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره؛
- **السعر المعروض (سعر الطلب)**: لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به؛
- **سعر آخر عملية**: في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير (تاريخ التقييم)؛
- **أسعار السوق الوسطية**: إذا كان لدى المشروع مراكز الصول والتزامات متقابلة.

2. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق

الموازية)، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداة المالية المراد تقييمها، أو في

حالة عدم وجود سعر سوق معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بمؤثر كافية، واهم هذه الوسائل:

- القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها؛
- تحليل خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائدة في السوق الأدوات مالية لها-بشكل جوهري- نفس الشروط والخصائص (كملاءة المدين، والفترة المتبقية للاستحقاق والعملة التي سيتم الدفع بها)؛
- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

3. إذا كانت الأداة غير متداولة في السوق المالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

4. عند عدم القدرة على تحديد القيمة موثوقة كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط و الأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها ، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة .

وفي جميع الحالات أعلاه ، يجب أن تؤخذ التكاليف التي سيتم تكبدها عند مبادلة الأداة المالية أو تسويتها بعين الاعتبار، مثل الضرائب والرسوم والأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماصرة،بالإضافة إلى الرسوم المرفوضة من قبل الواكالات المنظمة أو البورصات (مع مراعاة مادية هذه التكاليف دائما).

وكذلك قد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (38): "الموجودات غير ملموسان " تحديدا لأسس الوصول

إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي: (9)

1. الأسعار المدرجة في السوق النشط هو فضل مقياس للقيمة العادلة، و عادة ما يكون هذا

السعر العرض الحالي؛

2. قد يوفر سعر احدث عملية مماثلة أساس يمكن بناء عليه القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث

تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية و تاريخ تقييم الأصل؛

3. القيم الممكنة احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة

تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها. تشمل هذه الأساليب حيث

يكون ذلك مناسبا تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة المستقبلية المقدره من

الأصل.

إما عند القياس اللاحق للاعتراف المبدئي لهذه الأصول غير الملموسة، فإن تحديد القيمة العادلة عند استخدام

أسلوب إعادة التقييم لا يتم إلا بموجب السعر السوقي في سوق نشط، فإن لم يعد ممكن تحديد القيمة السوقية في فترات لاحقة، فتكون القيمة العادلة هي سعر السوقي المحدد في آخر عملية إعادة تقييم، مطروحا منه أي إطفاء متراكم أو

خسائر لانخفاض القيمة لاحقة لتاريخ إعادة التقييم المعتمدة(10).

كما بين المعيار رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" عدة مقاييس للقيمة العادلة، على النحو التالي:

1. الأسعار الدارجة في سوق نشط للأداة المالية، وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة؛
2. أداة الدين (Débet Instrument) التي تصنف (rated) من قبل وكالة تصنيف مستقلة ولهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول؛
3. الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب وتعتمد مدخلان هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة (active market).

وقد أوضح المعيار نفسه بعض المحددات عند الوصول للقيمة العادلة، أهمها:

أ. يعتمد مفهوم القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية على فرض الاستمرارية للمؤسسة وبخلاف ذلك يجب اخذ ظروف المنشأة الحالية عند تقدير القيمة العادلة؛

ب. يؤخذ سعر الشراء الحالي للأصول المقتناة أو الالتزامات القائمة، والسعر الوسطي عند مقابلة مراكز أو وضعيات الأصول والالتزامات.

كما وضع المعيار طرقا بديلة لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه، وهذه الطرق هي:

1. إذا لم يكن السوق نشطا فيمكن تعديل القيمة الدارجة في السوق بشكل يحقق تقدير أفضل؛
2. إذا كان السوق نشطا ولكن الحجم التداول للأصل أو الالتزام المالي – المراد تقدير قيمته العادلة- قليل جدا نسبة إلى حجم هذه الأدوات المالية ، فيمكن اعتماد تقدير صناع السوق لهذه الأداة للحجم الموجود فعلا؛
3. يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى مثل:
 - القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري؛
 - القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة؛
 - نماذج تسعير الخيارات.
4. إذا لم يكن يوجد سعر في السوق لأداة مالية بكاملها ولكن توجد أسواق لأجزائها المكونة لها، فانه يتم تحديد القيمة العادلة بناء على أسعار السوق ذات علاقة؛
5. التقييم من الطرف الخارجي.

وتضمن المعيار (40): الممتلكات الاستثمارية أسس تحديد القيمة العادلة لهذه الممتلكات على النحو التالي: (11)

1. يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة، ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالا والممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق، يمثل أفضل سعر قد يحصل عليه في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخم أو تخفيض في ظل ظروف خاصة.
2. إذا لم يوجد سوق تنشيط الممتلكات مشابهة في الموقع والحالة و الشروط التعاقدية أفضل دليل للقيمة العادلة.

3. في حالة عدم توفر أسعار جارية في السوقية، فيمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة: تتضمن:

- الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع، بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروقات الناتجة عن اختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات؛
- الأسعار الأخيرة في السوق اقل نشاطا مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي؛
- خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حاليا وبالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفس المنطقة.

فإذا أدت القيم المستخرجة من هذه المصادر إلى قيم عادلة مختلفة ماديا، يجب دراسة أسباب الاختلاف للوصول إلى قيم عادلة أكثر موثوقية.

وأخيرا فقد تضمن المعيار رقم (41): "الزراعة أسس تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي والمحاصيل الزراعية، وعلى النحو التالي: (12)

1. يعتبر السعر المعروض في السوق النشط ، يؤخذ السعر المعروض في السوق المتوقع استخدامه.
2. إذا لم يوجد سوق نشط يستخدم واحد أو أكثر من أساليب التالية، مع مراعاة مراجعة فوارقات القيم المستخرجة بين هذه الأساليب للخروج بقيمة عادلة أكثر موثوقية:

- سعر آخر معاملة في السوق، بشرط عدم وجود تغير كبير في الظروف الاقتصادية منذ تاريخ ذلك السعر إلى وقت التقييم الحالي؛
- أسعار السوق للموجودات المماثلة مع تعديل هذه الأسعار وفقا للاختلافات بين الموجودات المراد تقييمها وتلك الموجودات المماثلة؛
- تطبيق مقاييس خاصة بالبند المراد تقييمه ، مثل سعر محصول مساحة محددة للمحاصيل الزراعية والوزن بالكيلو غرام القائم للمواشي... الخ

3. خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالأصل المراد تقييمه؛

4. في حالة ارتباط الموجودات البيولوجية بالأرض وعدم وجود قيمة محددة لها بشكل مستقل، بحيث إن وجوده يزيد من القيمة العادلة للأرض وما عليها مجتمعة، فيمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات البيولوجية بالفرق بين القيمة العادلة للأرض وهذه الموجودات مجتمعة والقيمة العادلة للأرض البكر وحدها.

ثانيا: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

أن توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، وعملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حاليا ولاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية

مؤخراً، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى الآن (و عددها 41 معياراً) مفهوم القيمة العادلة بشكل أوبأخر، ويمكن تقسيم البنود التي أشارت إلى هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:

1. متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة؛

2. قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة؛

3. متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

وتهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وافتتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

ولقد بينت بعض الدراسات أن القيمة العادلة تعتبر مفيدة إذا كان لها قوة تقديرية لقيمة الأسهم السوقية للمؤسسة، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تقدم هذه القيمة المحاسبية معلومات ملائمة للمستثمرين لتقييم المؤسسة، وأن تكون هذه القيمة مقاسه بشكل موثوق.

وبالتالي فإن المؤسسة يجب أن تتبنى باستمرار تقييم نشاطها وعملياتها في ضوء تحركات أسعار السوق للموارد، سواء أكانت مدخلات أم مخرجات لهذه الأنشطة والعمليات.

ومن هنا فقد كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بنود ليتم الاعتراف به بهذه القيمة في القوائم المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبيد موضوع البحث أو القياس.⁽¹³⁾

وبناء على ماسبق سنحاول تحديد قواعد الإفصاح ومتطلباتها التي قد تفيد في تقدير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام أو قد تكون لها دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة (البنوك التجارية) وقد تم تضمين هذه المتطلبات والقواعد ضمن مؤشر الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة والمعتمد في هذه الدراسة ومن بين هذه المتطلبات مايلي:

1. كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت أظهار أي انخفاض في قيمة الأصول؛

2. البنود المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى البنوك، والتي من الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون، ومثال على ذلك الإفصاح عن الديون المعدومة، والمبالغ المستردة منها والقروض التي لا يحتسب عليها فوائد؛

3. المخاطر التي تتعرض لها البنوك أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر؛

4. إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبة وقيمته؛

5. الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر على تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إذا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة؛

كما يمكن من خلال الجدول التالي أظهار أهم متطلبات الاعتراف ببنود القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم 01: متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
18	الإيراد	الفقرة 09: يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام
22	اندماج المشروعات	الفقرة 11: للتعرف على المشروع المتملك في حالات ضم العمال، فإنه المشروع ذا القيمة العادلة الأكبر هو المتملك؛ الفقرة 15: يجب أن تكون القيمة العادلة متقاربة المشاريع عند الضم حتى يتحقق أحد شروط توفر مشاركة متبادلة في المخاطر والمنافع؛ الفقرة 32: معالجة نقطة المرجعية: تشكل القيمة العادلة للأصول و الالتزامات المحددة المملوكة - وذلك في حدود حصة المتملك - جزءاً من قياس الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعرف بها؛ الفقرة 34: المعالجة البديلة المسموح بها: يجب قياس الأصول والالتزامات القابلة لتحديد المتعارف بها بقيمتها العادلة بتاريخ التملك.
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة	الفقرة 24: يجب على البنك إظهار القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته الحسابية الختامية سواء كانت موجودات أو مطلوبات كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي 32 "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض". والمعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

<p>الفقرة 51: في حالة التخلص من أصل مالي بأكمله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة؛</p> <p>الفقرة 69: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس الموجودات المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة، ماعدا القروض والذمم والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة موثوقية؛</p> <p>الفقرة 91: 'إذا توفر مقياس موثق للقيمة العادلة لأصل، ولم يكن ذلك متوفرا سابقا، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة؛</p> <p>الفقرة 93: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة أو الناتجة عن المشتقات لغير غايات للتحوط بالقيمة العادلة.</p>	<p>الأدوات المالية: الاعتراف والقياس</p>	<p>32</p>
<p>الفقرة 24: يتوجب على المشروع اختيار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة كسياسة محاسبية للقياس اللاحق على أن تطبق السياسة المختارة على كل الممتلكات الاستثمارية؛</p> <p>الفقرة 19: يجب على المشروع الذي أختار نموذج القيمة العادلة الاستمرار في ذلك، إلى أن يتم استبعاد الممتلكات الاستثمارية حتى لو أصبحت العمليات السوقية أقل تكرارا، أو أسعار السوق أقل توافرا؛</p> <p>الفقرة 54: إذا تم تحويل ممتلكات استثمارية مقيمة بالقيمة العادلة إلى ممتلكات مشغولة من قبل المالك، تكون التكلفة المثبتة لهذه الممتلكات هي قيمتها العادلة بتاريخ التحول؛</p> <p>الفقرة 55: إذا تم تحويل ممتلكات مشغولة من قبل المالك إلى ممتلكات استثمارية، تثبت القيمة العادلة في تاريخ التحويل.</p>	<p>الممتلكات الاستثمارية</p>	<p>40</p>
<p>الفقرة 10: احد شروط الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي أن يكون من الممكن قياس قيمته العادلة أو تكلفته بشكل موثوق؛</p> <p>الفقرة 12: يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها تكاليف</p>	<p>الزراعة</p>	<p>41</p>

المقدرة عند نقطة البيع؛		
الفقرة 13: يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة للبيع عن نقطة الحصاد.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص كل معيار من معايير المحاسبة الدولية.

المحور الثالث: تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية وأهم الصعوبات التي تواجهها.

أولاً: تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك: تختلف الأنشطة التي تزاولها البنوك عن تلك الأنشطة التي تزاولها المؤسسات مثل معاملات التسليف واقتراض والأوراق المالية، هذه المعاملات يتم تمويلها بواسطة ودائع العملاء، الأمر الذي يطرح قضايا هامة متعلقة بقياس القيمة العادلة، كذلك فإن إدارة المخاطر جوهرية بالنسبة لأنشطة بنك ما لأن جزء كبير من دخل البنوك نشاء من قبول مخاطر أسعار الفائدة، العملات، أسعار حقوق الملكية في نطاق حدود متفق عليها، واستخدام المشتقات من أجل المتاجرة وإدارة المخاطر أمر هام، ويتم ترحيل أنشطة إدارة المخاطر والتحوط بشكل شائع على مستوى الكلي مع تزايد استخدام تقنيات " القيمة المعرضة للمخاطر " إلى الحد الذي يجعل صلات واحد لواحد بين البند موضع التحوط وأدارة التحوط غائمة وغير واضحة.

وتقوم البنوك في بعض الأحيان بمزاولة معاملات تحوط ليس مع بنك آخر ولكن مع ديسك تجاري داخلي لا يتحمل أن تمرر تلك المخاطر مباشرة إلى طرف خارجي. وبعض القضايا التي أثارها البنوك تجري دراستها بواسطة مجموعة العمل المشتركة الخاصة بالأدوات المالية، ويتوقع تقديم اقتراحات حول نقاط عديدة منها:

1. القيمة العادلة للقروض التي ليس لها قيمة سوقية واضحة؛
2. القيمة العادلة للدين الذاتي، بما في ذلك تأثير التغيرات في المخاطر الائتمانية؛
3. التحوط في نطاق نموذج القيمة العادلة؛
4. تطبيق مفهوم القيمة العادلة على أنشطة " الدفتر المصرفي "؛
5. معالجة عمليات التحويل إلى أوراق مالية (التوريق)؛
6. موثوقية القيم العادلة للأدوات المالية غير المستخدمة للاتجار؛
7. حقوق الخدمة؛
8. تفسير الدخل في نموذج القيمة العادلة.

ثانيا: متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية في البنوك التجارية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تعد البنوك المركزية الجهة الإشرافية والرقابية الأساسية على البنوك العامة والخاصة في، ولا يتم الإعلان عن القوائم المالية لهذه البنوك إلا بعد موافقته التي يسبقها القيام بالتفتيش والتدقيق للتأكد من تلبيةها للتعليمات والإجراءات والقرارات الرقابية التي يصدرها، والى يومنا هذا لم يصدر بنك الجزائر أي تعليمات أو قرارات بخصوص القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في البنوك كقياس أدوات الدين من قروض ومديونيات وتسهيلات ائتمانية، وتقييم الاستثمارات العقارية المحددة كضمانات للحسابات المدينة، وإعادة التقييم وتكوين مخصصات الديون وغيرها، ومن جهة آخر نجد أن الجزائر تبنت معايير المحاسبة الدولية في النظام المحاسبي والمالي الجديد، وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالي، ويمكن أن نوضح هذه المتطلبات تطبيق القيمة العادلة وفق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وفق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية

1/ الاعتراف والقياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية			
الرقم	موضوع البند	التصنيف	متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
01	تقييم الديون واحتساب القيمة العادلة لها واحتساب المخصصات اللازمة لها.	<ul style="list-style-type: none"> أ. القيمة العادلة لديون غير المنتجة وتصنف إلى: <ul style="list-style-type: none"> ▪ ديون دون المستوى المطلوب؛ ▪ ديون مشكوك بتحصيلها؛ ▪ الديون الرديئة. ب. القيمة العادلة لديون المنتجة وتصنف إلى: <ul style="list-style-type: none"> ▪ الديون العادية المباشرة؛ ▪ الديون التي تتطلب اهتماما خاص. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقييم بالقيمة العادلة المتمثلة بالقيمة الاستردادية لهذه الديون والمحددة على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة بسعر الفائدة الأصلي، وذلك سواء كانت الديون منتجة أم غير منتجة. ▪ يكون المخصص على أساس الفرق بين القيمة العادلة ممثلة بالقيمة الاستردادية والقيمة الدفترية لهذه الديون

<p>تقدر الأوراق المالية المتداولة بالقيمة العادلة بعد طرح مصاريف البيع، أما الأوراق المالية غير المتداولة فتقدر بصافي القيمة البيعة أو صافي التدفقات النقدية المتوقعة منها.</p> <p>تقدر قيمة الضمان بصافي القيمة البيعة وتدخّل ضمن التدفقات لنقدية المتوقعة لاحتساب القيمة العادلة للدين</p>	<p>أ. في حالة كانت الضمانات عبارة عن أوراق مالية؛</p> <p>ب. في حالة كانت الضمانات استثمارات عقارية؛</p> <p>ج. في حالة كانت الضمانات عبارة عن كفلاء؛</p> <p>د. في حالة كانت الضمانات موجودات عينية (سيارات، بضاعة،.....الخ)</p>	<p>02 تقدير القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل الديون والتسهيلات الائتمانية</p>
--	--	--

12 الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية

متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	موضوع البند	الرقم
وتتمثل في الاجتهادات والفرضيات التي قامت بها الإدارة خلال تطبيق السياسات المحاسبية التي لها أثر جوهري في الاعتراف بالأرصدة المسجلة في البيانات المالية.	الاجتهادات والفرضيات	01
<ul style="list-style-type: none"> ■ الطرائق المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها أسعار في أسواق نشطة؛ ■ تقدير حجم التدفقات النقدية وتوقيتها عند احتساب خسائر تدني القيمة على التسهيلات المباشرة؛ ■ تقدير خسائر تدني القيمة للموجودات المالية ضمن مجموعة المتوفر للبيع أو المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق؛ ■ قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة بسبب عدم إمكانية تحديد قيمتها العادلة وبشكل مقارن؛ 	الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأموال غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية التي قد ينتج عنها مخاطر مهمة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهريّة في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال السنة المالية القادمة .	02

<p>طريقة تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية وأسسها، والجهة التي قامت بالتقييم في تاريخ إعداد القوائم المالية.</p>		
--	--	--

المصدر: من أعداد الباحث

3/ تعليمات طرق تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية وتحديده: إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/بيع مطلوبات) بتاريخ البيانات المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات المالية التي لها أسعار سوقية، أما في حال عدم توافر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية يتم تقدير قيمتها العادلة باستخدام نماذج تقييم (valuation technique). (14)

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها؛
- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير؛
- نماذج تسعير الخيارات.

وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدنٍ في قيمتها، ولما كانت المؤونات الواجب تكوينها يجب أن تأخذ بالحسبان القيمة العادلة للضمانات المستلمة مقابل الدين موضوع التقييم لذلك هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها بالحسبان عند تقدير القيمة العادلة لهذه الضمانات وهي:

- أ. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الضمانات محسوبة على أساس سعر الفائدة الفعلي على التسهيلات الممنوحة للمدينين؛
- ب. القيمة السوقية للأوراق المالية إذا كانت الضمانات عبارة عن أصول مالية متداولة في الأسواق المالية الناشطة؛
- ج. القيمة التخمينية العادلة للتأمينات العقارية المستلمة شرط أن تكون هذه التخمينات قد تمت من قبل خبراء معتمدين، في حال كانت ضمانات عقارية؛
- د. مدى إمكانيات الكفاءة وقدرتهم واستعدادهم لتسديد الديون المكفولة موضوع التصنيف؛
- هـ. مدى القدرة والسرعة في تسهيل قيمة الضمانات المستلمة.

ثالثاً: صعوبات وعوائق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية(15)

1. عدم جاهزية البنوك التجارية الجزائرية: رغم التطمينات الصادرة من الحكومة لمختلف الشركاء بخصوص إيجابيات تطبيق النظام المحاسبي الجديد، إلا أن المختصين والخبراء في المحاسبة والمالية وجهوا انتقادات حادة للقانون وللحكومة على السواء على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري غير جاهز لتطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد، ولاسيما محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية وقال خبراء في المالية والمحاسبة، في تصريحها أن الحكومة تسرعت كثيراً في تطبيق النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010 بدون تحضير المناخ المناسب لتطبيق هذا النظام المعقد الذي تطلب تطبيقه 5 سنوات كاملة داخل

الإتحاد الأوروبي بداية 2007 بعد الإعلان عنه سنة 2002، على الرغم من الإمكانيات الضخمة والخبرات التي يتوفر عليها الاقتصاد الأوروبي المنظم والمهيكل بشكل سليم وقوي بالمقارنة مع الوضع الصعب الذي تعيشه المؤسسة الجزائرية وخاصة منها البنوك التجارية التي لا تزال غير قادرة على نشر محاسبتها بشكل دقيق وبشكل شفاف وخاصة عندما يتعلق الأمر الإفصاح والقياس، إضافة إلى ذلك فإن عديدا من الهيئات الهامة والفاعلة في المحاسبة لم يتم استشارتها خلال تحضير النظام الجديد ومنها مصالح الضرائب والمحاسبة التي عليها دور كبير في إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما أن الجزائر لا تملك مؤشرات حقيقية متعلقة بضبط قيم السوق، وبالتالي فما هي المعايير التي سيتم اعتمادها وما هي الأسعار التي سيتم اعتمادها بالنسبة للعقارات لكون أغلب الأسعار الحالية غير واقعية، بسبب التضخم بالدرجة الأولى والمضاربة في الأسعار والتهرب والغش الضريبي، وحسب ذات المصدر فإن النظام المحاسبي المالي سيقوم بإبراز عيوب الاقتصاد الجزائري والمنظومة المصرفية أمام الشركات الأجنبية وأمام الهيئات والمنظمات الدولية، مما سيسمح لهذه الأخيرة بالاستفادة القصوى من المعطيات والأرقام المتعلقة بالاقتصاد الجزائري بدون أدنى عناء من هذه الهيئات، لا سيما أن النظام سيتم تطبيقه مباشرة أيضا على البنوك والمؤسسات المالية ومنها شركات التأمين.

2. تحفظ البنوك التجارية في تقديم المعلومات: تتطلب المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية البنوك التجارية الجزائرية اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات.

3. عدم توفر سوق مالي: صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية أساسا للتطبيق في المؤسسات الاقتصادية والمالية الكبيرة والتي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما في الجزائر لا توجد سوق مالية فعالة، وأغلبية المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة.

4. ضعف التأطير والتكوين: لقد برز أن هنا نقص في التكوين والتأطير بموضوع المعايير الدولية للمحاسبة بالجزائر بشكل واضح، خاصة فيما يتعلق بالبنوك في ظل عدم وجود برنامج مدروس ومسطر في هذا الإطار باستثناء بعض الجهود من والتي تنظم أيام (CNC, ORDRE) طرف الهيئات والمنظمات المهنية الحكومية و غير الحكومية دراسية وندوات...، كل هذه المحاولات هي في الحقيقة تبقى غير كافية وترتبط في الغالب بالمؤسسات الاقتصادية لا البنوك التجارية، نظرا للزخم الكبير من التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على عدة مستويات في المحاسبة، وحسب رأينا وفي هذه المرحلة خاصة يجب على السلطات الجزائرية التركيز كذلك على العمل القاعدي بالاهتمام بفئة الطلبة وتكييف المناهج الدراسية في المحاسبة وفق هذا النظام، وكذا الاهتمام بتكوين المتربصين لنيل شهادة الخبرة المحاسبية في هذا الموضوع وأن يأخذ البنك المركزي الجزائري كل التدابير الممكنة من أجل التوجه نحو تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة.

5. التعود على الممارسة المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني: صعوبة تغيير العادات والأعراف المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني والذي دام التعامل به أكثر من 33 سنة، والتي قد تحتاج إلى وقت طويل لذلك، ونظرا للزخم الكبير من التغييرات التي ستحدث على مستوى المبادئ المحاسبية وطرق التقييم والمعالجات المحاسبية وهو ما يتطلب إلى مدة تحضيرية طويلة وتكوين شامل وعلى كل المستويات.
6. عدم مراعات المعايير الدولية لخصوصيات الدول النامية: تهيمن الدول المتقدمة على مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث تلعبان دورًا كبيرًا في تحديد سياسات المجلس، من خلال تقارب معايير المجلس مع المعايير البريطانية والأمريكية والمستمدة من نموذج التوحيد الأنفلوسكسوني، وهو ما يظهر التأثير البارز لهذين البلدين على معايير المجلس، ويجعل من هذا الأخير في غالب الأحيان يصدر معايير حاسبية وفق البيئة الاقتصادية لهما، وبالتالي فالمجلس لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر عند إصداره للمعايير المحاسبية.

الخاتمة

إن من سمات الاقتصاد الناجح انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لأن الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الضعف أو القوة فيه وحائل دون تفاقم الفساد، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة ودقيقة، ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تنهض من مستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية لا تغني ولا تسمن من جوع إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي، إن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإبلاغ المالي العام أهدافه وهي تلبية حاجات ومتطلبات الأطياف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

1. النتائج:

- عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها في التأكيد من كفاية الإفصاحات والتزام البنوك التجارية بقواعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- غياب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الجزائري التي تلزم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والخاصة بتطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة؛
- أن استخدام محاسبة القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية يساعد المديرين في التأثير على حقوق الملكية؛
- عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشرافية وبخاصة من البنوك؛

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيًا، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في الإدارات المالية البنوك التجارية الجزائرية وبخاصة معدي التقارير المالية وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة؛
- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية أدى إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للشركات فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية؛
- إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية؛
- أن المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تطبيق مدخل القيمة العادلة ليست درجة عالية من الجودة.

2. التوصيات:

- ضرورة التأكيد للبنوك التجارية الجزائرية من خلال البنك المركزي الالتزام بقواعد الإفصاح التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية؛
- ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية؛
- لأبدا من تحقيق أهداف البيانات المالية بشكل أفضل من خلال زيادة مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام، عن طريق تحسين نسبة الالتزام بقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة بشكل خاص:

✓ الموجودات المالية والمطلوبات المالية؛

✓ الاستثمارات العقارية؛

✓ مخاطر الأدوات المالية؛

✓ محاسبة التحوط؛

✓ الموجودات غير الملموسة، والموجودات الأخرى.

- العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وذلك أسوة بالدول العربية مثل مصر والسعودية؛

■ ضرورة الاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمنشآت فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال ما تحمله عملية التحليل من دلالات مهمة، وعدم الاعتماد على المؤشرات الأولية للبيانات المالية المنشورة فقط؛

■ توجيه البحوث والدراسات لتناول هذا الموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت محاسبة القيمة العادلة.

المراجع والهوامش:

1. اسانيوس، بدر نبيه، "أساليب المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية"، مجلة المال والاقتصاد، العدد الثاني أغسطس، 2002، ص 135-155، بتصرف.
2. خالد عبد الرحمان جمعة بونس، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد الأسهم"، مذكرة ماجستير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011، ص، 19.
3. المرجع نفسه، ص، 22-23.
4. طارق عبد العال حماد، "المدخل الحديث في المحاسبة " محاسبة القيمة العادلة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص، 11.
5. المرجع نفسه، ص، 12.
6. المرجع نفسه، ص، 13-14، بتصرف.
7. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "معايير المحاسبة الدولية"، 2001، ص، 361.
8. المرجع نفسه، ص، 721-783، بتصرف.
9. المرجع نفسه، ص، 1088.
10. المرجع نفسه، ص، 1100.
11. المرجع نفسه، ص، 1244-1247، بتصرف.
12. المرجع نفسه، ص، 1299.
13. Barth, Marry E. and Landsman, Wayne R., "Fundamental issues related to using fair value accounting for financial reporting", Accounting Horizons, vol. 9 (4), Dec 1995. P.79 .
14. تامر مزيد رفاعه، "أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في ألتزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والافصاح للأدوات المالية وفقا لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26 العدد الأول، 2010، ص، 640.
15. جرد نور الدين، " نحو أطار موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول -حالة النظام المحاسبي الجزائري - " مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009، ص، 174-179، بتصرف.

بعض المواقع الالكترونية:

1. www.asca-sy.com
2. www.echoroukonline.com
3. www.focusifrs.com
4. www.gccaao.org
5. www.iasplus.com
6. www.ifac.org